التقرير اليومي

2007/4/26

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

هل وصل التحالف الأميركي- التركي الى نهايته؟

بقلم إنديرز ويمبوش؛ واشنطن بوست؛ 2007/4/24

تقترب تركيا والولايات المتّحدة من مفترق طرق إستراتيجي بالغ الأهمية، والذي سيحدد شكل محتوى علاقاتهما في المستقبل المنظور. فالضغوط تجبرهما على إجراء تغيير بشأن هذا التحالف القديم القوي الذي صمد منذ "مبدأ ترومان" في العام 1947- فلا صناع السياسة الأميركيين ولا الأتراك يبدو أنهم يدركون الواقع الناشئ الآن، وأنّ هذه الصداقة الهامة بدأت تتآكل بسرعة؛ بل أنهم توصلوا الى إستنتاج بأنّ التحالف لا يزال على السكة المرسومة له وبأنهم مستعدين لتركه كذلك. ولا يقوم أي جانب من الجانبين بإتخاذ إجراءات علاجية شافية وجدية لإعادة معايرة علاقة متذبذبة خدمت كلا البلدين جيداً على مدى أكثر من نصف قرن. إنّ نتائج فشل الجانبين بالقيام بتصحيحات ضرورية للمسار ستكون هامة وبارزة.

إنّ الحرب في العراق هي موضع الخلاف الأحدث العامل الذي يؤدي إلى إبعاد تركيا والولايات المتّحدة عن بعضهما البعض، لكنه ليس العامل الوحيد. فمنذ أن قامت تركيا بمنع إستخدام قواعدها للبدء بتأسيس جبهة أميركية ثابتة في العراق في السباق لغزو عام 2003، كان المفهوم المسيطر لدى الطيف السياسي التركي- بما في ذلك كل النخب العسكرية والسياسية الهامة- بأنّ واشنطن تسعى الى معاقبة تركيا. أما من جانبها، فقد أوضحت واشنطن شعورها بالإحساس بالخيانة للأتراك والعالم. وربما كانت الحسابات السياسية الخاطئة، المعرب عنها بوضوح بواسطة المسرح السياسي المتسم بالغلو من الجانبين لتتبدد بظل الظروف المختلفة، لكن ذلك لم يحدث.

وبدلاً من ذلك، أدت حرب العراق إلى إدخال طاقة جديدة على السكة الثالثة للسياسة التركية: السؤال الكردي. فأنقرة ليست متخوفة فقط من أن لا يتمكن التدخل الأميركي من الحفاظ على العراق معاً، وإنما هي متخوفة من أن يشكل التدخل الأميركي حافزاً قوياً لتقسيمه، الأمر الذي سيؤدي الى نشوء كيان كردي مستقل في شمال العراق، وذلك على الحدود التركية الآهلة بالسكان الأكراد. فتجربة تركيا في محاربة الإنفصاليين والإرهابيين الأكراد طويلة، مريرة ودموية. وبالتالي، ليس هناك من صدى يتردد في أي مرحلة من المراحل بخصوص مناقشات الطيف السياسي التركي، أو حتى المناقشات الخاصة، بالنسبة للسماح لشيء يشبه دولة كردية تظهر على أنقاض عراق مقسم.

وبالمقابل، وفي الأيام القليلة الماضية، إعترف قادة تركيا العسكريون بأنهم يفكرون جدياً بالتدخل، أخيراً، بجيشهم القوي في شمال العراق للتخلص من هذه الإمكانية (نشوء دولة كردية)، بصرف النظر عن وجود الجيش الأميركي هناك أو أي مكان آخر في البلاد. وتعرض التقارير الأخيرة بأنّ هذا القرار أصبح الآن أمام البرلمان التركي، وبأنه ينال دعماً شعبياً قوياً.

إنّ حالة معاداة الأمركة في تركيا، والتي تغذيها الفوضى المستمرة في العراق والقرارات التي أدت الى ذلك الوضع المعقد، تتجه الى مستويات غير مسبوقة، وذلك بحسب إستطلاعات للرأي تم توثيقها بيانياً في الأشهر الأخيرة. فحوالي 80% من الأتراك يعتبرون الولايات المتّحدة بمثابة مشكلة، وبأنها تشكل تهديداً مباشراً لأمن تركيا الوطني.

إنّ العراق هو المسألة الحساسة، لكن البحث التركي عن هوية أكثر شمولية كان يشق طريقه منذ نهاية الحرب الباردة، على الأقل. وكانت تركيا تعيد تحديد هويتها الإستراتيجية، ببطء، منذ أوائل الثمانينات، وهو تطور وقفت حياله واشنطن الرسمية صامتة بشكل يثير الذهول. إنّ عقوداً من العلمانية التركية والتوجه المفرط الموالي للغرب– المصطنع دائماً بطريقة ما– قد تم تعديله ليعكس حقائق الموقف والأهداف الإستراتيجية الجديدة لتركيا. واليوم، يدرك عدد من الأتراك بأن من الضروري إنشاء توازن أكثر عضوية بخصوص علاقة تركيا مع العالم الإسلامي، ومع أوراسيا– تحديداً مع روسيا، وكذلك الصين، القوة الأوراسية الصاعدة– وصياغة علاقة تركيا مع الغرب، المتمثل بجهود تركيا الحالية للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي. ويرى جيل جديد من الإستراتيجيين الأتراك تركيا كلاعب رئيسي عبر العالم الإسلامي وكفاعل أوراسي كبير– مع أو بدون الولايات المتّحدة– في حين لا تزال تحافظ أنقرة على موقع قدم قوي لها في الغرب.

ويستمر صناع السياسة الأميركيون بالتفوه بالعبارات التافهة والمبتذلة بأنّ تركيا نموذج الدولة الإسلامية العلمانية الديمقراطية، وهو مديح في غير مكانه يجده معظم الأتراك مهيناً بشدة. فهم يرون أنفسهم بشكل مختلف وأوسع: كحليف شديد الأهمية في النضال ضد الإرهاب؛ كصلة وصل أمنية شديدة الأهمية فوق قوس يمتد من إسرائيل الى آسيا الوسطى؛ وهي منطقة حرب وإضطراب فعلية أو محتملة؛ وكضامن للتجارة البحرية الحيوية، تحديداً الهايدروكاربون؛ وكجبهة أمامية محتملة ضد إيران المسلحة نووياً؛ وكممر لأنبوب نفط باكو– تبليسي– سيهان الهام إستراتيجياً.

وكان الأتراك يفترضون دوماً تعاونهم بأنه الأساس لتسوية متينة في العراق. فمعظم هؤلاء مدهوشين ومكتئبين لأنّ الجدل الأميركي حول كيفية تصحيح الفوضى العراقية، وكذلك سياسات إدارة جورج بوش، تحديداً، قد فشلت بأن تعكس موقع تركيا كجبهة أمامية وكذلك نتائج الفشل الأميركي في العراق على مصالح تركيا الأمنية المباشرة وللمدى الطويل. فهم يشعرون بأنّ أميركا إعتبرت تركيا شيئاً ممنوحاً لها. وبهذا الخصوص، كان الإعلام الأميركي مشتركاً في هذا الإثم أو متجاهلاً له. ففي معظم مناقشات المعلّقين حول الكيفية التي قد تتم بها تسوية القضية العراقية في النهاية، لم تُذكر تركيا مطلقاً تقريباً بصفتها ممثلاً شديد الأهمية أو بصفتها المتلقي المرجح لنتائج أعمال الآخرين، وكأنما بالإمكان تصحيح أوضاع العراق من دون ملاحظات أو عناية الأتراك مطلقاً. وقد سرّعت مشكلة العراق جدلاً في تركيا كان سيحتل مكانه بأي طريقة أخرى. أما اليوم، فقد باشر الأتراك المؤثرون، مسؤولو الحكومة وخبراء السياسة الخارجية، على السواء، بالقيام بإعادة تقييم إستراتيجي.

إنّ إعادة صنع التوجه التركي قد يتضمن بناء علاقات أعمق مع شركاء جدد، من بينهم روسيا التي تطور تركيا معها علاقات إقتصادية وعلاقات عميقة في مجال الطاقة؛ الصين، التي تبني لنفسها موقعاً قوياً في كل من أوراسيا، بما في ذلك تركيا؛ إيران التي لها شعبية في تركيا اليوم أكبر من تلك التي للولايات المتّحدة؛ وسوريا.

إنّ الإصطفاف الإستراتيجي يمكن أن يجعل الأتراك، عن قصد أو غير قصد، يتخلون عن مقولتهم القديمة بأنّ الولايات المتّحدة تظل الحليف الأساسي الذي لا مفر منه. إنّ رفض الإتحاد الأوروبي لتركيا، وهي نتيجة سيعترف بها عدد متزايد من الأتراك على ما هو مرجح، سيسرّع القوى المحركة داخل تركيا للقيام بإصطفاف إستراتيجي.

ومن الضروري أن لا يحدث هذا الأمر. فالسمة الإستراتيجية الواضحة والبارزة لتركيا بالنسبة للأهداف الأميركية عبر منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا، لم تكن أعظم مما هي عليها الآن، خاصة مع قيام تركيا بإعادة تحديد نفسها وفق حسابات عالم ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي يضع البلدين أمام تحديات وخيارات جديدة، كما يضعهما أمام سلسلة جديدة من المصالح المتغايرة. إلا أنّ الجانبين بحاجة، بشكل ملح، إلى تطوير رؤية جديدة للمستقبل الإستراتيجي بدءاً من تفتيت العراق الذي يلوح بالأفق، الى الإحتمال القوي المتعلق بفشل تركيا بالإنضمام، رسمياً، الى اوروبا. ومن المثير للسخرية بأنّ المسألة الأخيرة قد تعزز الخيارات لأجل قيام شراكة تركية– أميركية منشطة ودقيقة مرة أخرى.

إنّ الجانبين بحاجة الى الإلتفات، عاجلاً، الى إمكانية أن يكون التحالف الأميركي– التركي بخطر. وبالنسبة لهذه النهاية، فإنّ عليهما التحرك لتأسيس مجموعات عمل مشتركة على مستوى عالٍ تكون مهمتها إقتراح إجراءات صلبة لحماية التحالف وضمان ملاءمتها لعالم ما بعد الحرب الباردة. ويجب أن تُجعَل تركيا شريكاً محورياً في تشكيل تسوية سياسية في العراق وإشراكها في مشاورات منتظمة وكذلك في التخطيط المشترك للوصول الى هذه النهاية.

وعلى الولايات المتّحدة أن تعمل مع كل من الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق، ومع القيادة التركية لمنع النزاع حول مدينة كركوك الشمالية الغنية بالنفط (التي يتنافس عليها الأكراد والتركمان المدعومين من قِبَل تركيا) من التكاثف والتدهور نحو حرب مفتوحة وإمكانية حدوث تدخل تركي، مما قد يؤدي الى زعزعة أكبر للتحالف الأميركي مع تركيا.

وأخيراً، يجب إتخاذ الخطوات الثنائية، وفي النهاية، المتعددة، لتشكيل "مقايضة كبرى" بين الحكومة المحلية الكردية وتركيا تتضمن بنوداً معينة تكون موضع تنفيذ، ليكون ذلك ضماناً للحكومة المحلية الكردية بأن لا تقوم تركيا بغزو كردستان العراقية لإحباط إمكانية قيام دولة كردية مستقلة، والضمان لتركيا بأن لا تسمح الحكومة المحلية الكردية للراديكاليين والإنفصاليين الأكراد بإستخدام شمال العراق كقاعدة للعمليات ضد تركيا. إذ ليس من مصلحة أميركا "خسارة" تركيا، كما أنه ليس من مصلحة تركيا "خسارة" أميركا. إلا أنّ القوى المحركة التي تهيمن حالياً على هذه العلاقة التاريخية تقود الى هذا الإتجاه.

تحدي المستوطنين يعكس التحولات الإسرائيلية ما بعد الحرب

بقلم جينيفر مدينا؛ 2007/4/22

مدينة الخليل، الضفة الغربية، 20 نيسان– في إحدى ليالي الشهر الماضي، قام 100 من المستوطنين اليهود بمسيرة على طول الشارع الرئيس هنا حاملين معهم أكياس النوم وأشياء قليلة أخرى، وإدعوا أن هناك بناء خالٍ مكون من 4 طبقات وسط منطقة عربية مجاورة. وعندما وصل ضابط إسرائيلي للتحقيق، سلموه أوراقاً قالوا بأنها تثبت بأنهم أصحاب الحق الجديد بالملكية. وبعدما رحل، رقصوا وغنوا إحتفالاً بالمجمع الرئيس الأول الذي كان اليهود قد حصلوا عليه في مدينة الخليل القديمة منذ عقدين.

ولم يكن متوقعاً أن يكون ربيع 2007 زمن إثبات وجود المستوطنين. فبعد إخلاء 9000 مستوطن يهودي من غزة قبل 20 شهراً، تم إنتخاب إيهود أولمرت كرئيس للوزراء بحسب إعلان له تضمن إزالة آلاف المستوطنين من الضفة الغربية ووضع حد للإحتلال لمساحات كبرى من تلك الأراضي. لكن حصل هناك تغيّرات كثيرة في السنة الماضية. فمسلحي حماس أصبحوا في السلطة وفي الحكومة الحكومة الفلسطينية، كما أنّ حرب إسرائيل مع ميليشيا حزب الله اللبناني في الصيف الماضي، تركت السيد أولمرت ضعيفاً سياسياً.

أما أولئك الذين إستولوا على المبنى في مدينة الخليل، فيقولون الآن بثقة بأنهم سيبقون فيه لعقود عدة مقبلة. "نعلم بأنّ علينا البقاء، هذا مكاني وأنا مصمم على العيش فيه"، قالت يسكا ليفينغر، 31 عاماً، التي تتقاسم مع زوجها وثلاثة أطفال غرفة صغيرة في المبنى.

ويقول المحللون السياسيون بأنّ المستوطنين يرون أنّ هناك ثغرة. "لقد إنتهوا من لعق جراحاتهم"، قال أكيفا إيلدار، وهوكاتب إفتتاحيات لصحيفة هآرتز. "إنهم يشعرون بأنهم أقوى بكثير الآن، لأنّ هناك نوع من الإجماع على أنّ الإنسحاب كان خطأ، وبأنهم دفعوا ثمن ذلك الخطأ، وبأنهم هم المضطهدين وبأنّ على كل فرد بالمجتمع الإسرائيلي أن يطلب منهم السماح. فالحكومة ستكون حذرة جداً على عدم لمسهم".

ويوم الثلاثاء، يوم إستقلال إسرائيل، يخطط آلاف المؤيدين لمسيرة بإتجاه موقع حوميش، وهي مستوطنة تقع شمال الضفة الغربية كانت الحكومة قد أخلتها في العام 2005. وفي هذا الأسبوع، إستشهد الإعلام الإخباري الإسرائيلي بضباط عسكريين قاموا بتأييد المسيرة، لكن بدا يوم الجمعة بأنهم إنقلبوا على ذلك القرار. وقال ناطق بإسم الجيش الإسرائيلي بأنّ الضباط سيتخذون "إجراءً قانونياً" ضد أي شخص يحاول دخول المنطقة.

لكن المنظمون يقولون بأنه من غير المرجح أن تكون التحذيرات ذات شأن في الضفة الغربية حيث اللافتات الزرقاء والبيضاء التي تجهر بعبارات "العودة الى حوميش" ملصقة على كل باص نقل تقريباً. وقد نالت هذه التظاهرات بعض النجاح– عندما إنتهت عملية إخلاء مستوطنة آمونا بصدامات عنيفة، وإنتُقِدَ الجيش والحكومة بنفس القدر الذي إنتقد فيه المستوطنون.

وتحث السيدة ليفينغر على نفس الإستراتيجية التي كان يحث عليها حماها الحاخام موشيه ليفينغر، الذي قاد المجموعة الأولى من اليهود للإستيطان في المنطقة قبل 39 عاماً وبعد أشهر فقط من الحرب العربية– الإسرائيلية في العام 1967، والتي أدت الى إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الحكومة الإسرائيلية، حينها، كما هو الحال الآن، تتناقش بشأن كيفية تسليم المناطق المحتلة في حين قام المستوطنون بتأسيس موطئ قدم لهم في هذه المدينة.

إنّ مدينة الخليل، بحسب الإنجيل، هو اول مكان في إسرائيل القديمة إشترى فيه النبي إبراهيم أرضاً له. وعلى تلك الأرض، هناك مَعلَم تاريخي يُقال بأنه يحتفظ بالآباء والأمهات الإنجيليين. أما المبنى المحتل حديثاً، والذي يقع على تلة قاحلة غبراء هنا، فقد أصبح رمزاً آخر في المعركة بين أفراد المستوطنين، الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية، لكنه يمثل تضاؤل الآمال، أيضاً، بشأن فرص قيام إسرائيل بإجراء صفقة ما مع الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

"علينا وضع حد لهذه الفكرة، وبأنه إذا تخلينا عن بيوتنا، فإننا سنحصل على السلام مع الإرهابيين"، قال يوشاعي هولیندر، وهو ناطق بإسم مجلس يوشع الذي يمثل المستوطنين في الضفة الغربية. "هل تعلمنا شيئاً من تاريخنا، من لبنان، من غوش قطيف؟"، أضاف قائلاً، قاصداً الإنسحاب الأحادي لإسرائيل من لبنان في العام 2000. "لدينا أمل بأن يكون هناك هدوء، لكن ذلك لن يحصل".

وتعتبر المستوطنات، بنظر قسم كبير من العالم، فاقدة للشرعية، لأنها مبنية على أرض أُخِذَت في الحرب ولأنها عائق أمام السلام وأمام تأسيس دولة فلسطينية. فعلى مدى ما يقرب أربعة عقود، نمت هذه المستوطنات مع مناطق محيطة بها تشبه ضواحي عادية. فهناك 240,000 يهودي يعيشون الآن بين 2,5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية، كما يوجد 200,000 يهودي يعيشون في مناطق في مدينة القدس تم الإستيلاء عليها في العام 1967.

فعلى مدى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة، زاد عدد سكان المستوطنات حوالي 5 بالمئة، وهو ضعف معدل النمو السابق، بحسب منظمة السلام الآن، وهي مجموعة تعارض المستوطنات وتتعقبها عن كثب. وقد تضاعف عدد سكان مستوطنة كريات آربا، وهي مستوطنة يهودية تقع على بعد أقل من ميل واحد الى الشمال الشرقي من مدينة الخليل، الى 7000 يهودي يقيمون فيها اليوم. أما مدينة الخليل نفسها، والتي إعتبرت بمثابة المدينة التي لا مساومة عليها من قبل المستوطنين، فيسكنها حوالي 700 يهودي.

ويقول المستوطنون في الخليل بأنهم إشتروا مبناهم الجديد بشكل قانوني، لكن وزير الدفاع عمير بيريتس قال بأنّ إستيلائهم على المبنى غير شرعي، لأنهم لم يحصلوا على الإذن من القوى الأمنية وبأنّ على المستوطنين إخلاء المبنى. وقد تم تجاوز سلطته من قِبَل المدعي العام الذي

أعطى المستوطنين أسبوعين لطرح قضيتهم أمام محكمة قضائية مدنية. وقال السيد أولمرت بأنه يريد تجنب المواجهات العاطفية التي ميزت عملية إخلاء غزة، ولذلك فمن المستبعد أن يقوم بإزالة المستوطنين قبل إستنفاذ كل الطرق القانونية.

ويقول الداعمون والمعارضون أنّ نتيجة المبنى في الخليل ستُظهر الى أي حد الحكومة مستعدة لمواجهة المستوطنين الذين يقول عنهم أشرس المنتقدين بأنهم يشكلون مستوطنة جديدة، مع عددهم الذي يقرب من 100 شخص حتى الآن يسكنون في المبنى. أما خلفية المبنى فمتاخمة لمقبرة عربية قديمة تقع على طريق صغير يستخدم تكراراً من قِبَل السكان الفلسطينيين. ويقول المستوطنون بأنّ المبنى هو أفضل نقطة عثروا عليها.

فعلى مدى السنوات، لطالما أراد المستوطنون الإدعاء بأنهم حصلواعلى نقطة على الطريق المؤدية الى المعلم التاريخي لمقام الأنبياء، والذي يربط الخليل بكريات آربا. وفي العام 2002، تم قتل 12 إسرائيلي في كمين على تلك الطريق. أما المؤيدون الفلسطينيون فقد عمدوا إلى رفع هواجسهم بأنّ المبنى سيحفز على فرض حظر أشد للتجول أو إغلاق جزء آخر من المدينة.

"كل شخص هنا خائف وغاضب جداً، لأنّ ذلك يعني أنّ المنطقة كلها في خطر"، قال عماد حمدان الذي يدير مركز إعادة ترميم وتأهيل الخليل، ويمثّل الرجل الذي يقول أنّه يملك البيت، "سيكون هناك كارثة أخرى". وقال السيد حمدان أيضاً بأنّ الرجل الفلسطيني كان مستعداً لأخذ المسألة الى المحكمة العليا لإستعادة منزله. أما بما يتخطى ذلك، فإنّ هناك مخاوف من حصول عنف– لقد كان هناك تقارير عن رمي شبان فلسطينيون الحجارة على المستوطنين. كما رُسمت إشارة نجمة داوود بالدهان على الباب الأمامي لمنزل عائلة فلسطينية تعيش عبر الشارع.

أما بالنسبة للآن، فإنّ المستوطنين يدعون مجمعهم بـــ "بيت السلام"، لكنهم يعتبرون أنفسهم "قمة الشهداء". وللتعبير عن سخطها، أطلقت بعض القنوات الإعلامية الإخبارية الإسرائيلية عليه إسم "بيت النزاع". ومن على الشرفات، يمكن مشاهدة الأرض المنحنية على إمتداد بضعة أميال جنوباً، شرقاً وشمالاً. ويقول قلة من الجنود الإسرائيليين بأنه كان لديهم إجتماع تدريب أسبوعي على سطح المبنى كل يوم سبت، وذلك قبل إستيلاء المستوطنين عليه حتى. أما الآن، فهناك حوالي 12 جندي منهم ينامون في الطابق الأخير منه كل ليلة.

إنه ليس مبنىً فخماً، لكن السكان مستقرين فيه وقد قاموا بتثبيت أسلاك كهربائية أساسية ومضخات مياه في الأسبوع الماضي، على الرغم أنه ليس هناك حتى الآن من حمامات شغالة فيه. أما الفريق الذي يسكن الطابق العلوي، فإنه يعمل بسرعة لدهن الجدران الإسمنتية العارية ووضع أبواب غرف نومهم القليلة الأولى.

وفي حين يقومون بكنس الأرض وإلصاق الصور على الجدران، يتبادل الأولاد هنا الحديث بحماس حول قاعة دراسة دائمة وعن شقق متعددة وربما مخزن داخلي. "نحن نعلم كيف نحارب مرة أخرى، أما كيف نظهر ذلك، فهو مستقبلنا"، قال مالكيل بارهاي الذي جاء من منزله في مرتفعات الجولان بعدما أرسل له صديقه رسالة عبر الهاتف يقول له بأنهم يبحثون عن عدد أكبر من المتطوعين. أما وجهه، فكان متعرقاً يعلوه الغبار، ويتف من فيه بينما يتحدث عن العنف الأخير. "نحن جلبنا ذلك لأنفسنا، حيث أننا تصرفنا وكأن هذه الأرض ليست أرضنا، وكأنما الآخرين يتفضلون علينا بتركنا نعيش هنا"، قال بارهاي. "نحن نعلم الآن بأنه حتى لو رحلنا، فإنهم لا يزالون يكرهوننا وسيستمرون بمهاجمتنا".

ويقول المستوطنون بأنهم إستخدموا المال من مانحين أميركيين أغنياء لشراء المبنى من رجل يعيش في الأردن. اما المناصرون الفلسطينيون، فينكرون الأمر، ويقولون بأنّ الرجل الذي يملك المكان لا يزال يعيش في الخليل وبأنه سيقاتل لإسترجاعه. وكان هناك تقارير بأنّ الفلسطيني الذي باع البيت قد تم إستجوابه من قِبَل الشرطة في Jericho.

أما حالياً، فإنّ المستوطنين يعولون على صمت الحكومة ويستثمرونه. لكن هؤلاء لديهم ايضاً دعم صريح من عدد من الدوائر. ويقول عدد من أعضاء البرلمان، بمن فيهم البعض من حزب كاديما، حزب أولمرت، بأنهم يدعمون أعمال المستوطنين.

"إذا لم يُسمح لهم بالبقاء، فإنّ ذلك سيخلق وضعاً مخيفاً"، قال أوتنيل شينلر، وهو عضو في البرلمان ومستوطن كان قد ساعد الحكومة بالتفاوض مع مستوطنين زملاء له في الماضي، والذي يدعم التخلي عن جزء من الضفة الغربية بظل شروط وظروف معينة. وقال بأنه ليس بإمكانه التفكير بنقاش يحثهم(المستوطنين) على التخلي عن المبنى في مدينة الخليل.

"من الذي علينا أن نتحدث معه بعد؟"، قال. "ليس هناك من حكومة فلسطينية. إنهم يدعونها حكومة، لكنها ليست كذلك. إنها مجموعة من الجماعات كحماس وحزب الله".